



Distr.
GENERAL
A/37/621
18 November 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
من فصول تتصل بأقاليم معينة لا تشملها بنود أخرى
من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الرابعة

المقرر : السيد فيكتور ج . غارسيا (الغليين)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٤ المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر
١٩٨٢ ، بناءً على توصية مكتبها ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والثلاثين
البند المعنون :

" تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

" (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

" (ب) تقرير الأمين العام " .

وفي الجلسة ذاتها ، قررت الجمعية أن تحيل الى اللجنة الرابعة ما تضمنه تقرير اللجنة
الخاصة من فصول تتصل بأقاليم معينة .

٢ - ويتصل ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة من فصول تتعلق بأقاليم لا تشملها بنود أخرى
من جدول الأعمال ، بالأقاليم المعنية التالية ؛

••/••

82-32151

الفصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة (١)

الاقليم

A/37/23 (Part V) ، الفصل التاسع	الصحراء الغربية
A/37/23 (Part V) ، الفصل الحادى عشر	جبل طارق
A/37/23 (Part V) ، الفصل الثانى عشر	برونى
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الثالث عشر	جزر كوكس (كيلينغ)
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الرابع عشر	توكيلاو
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الخامس عشر	بيتكيرن
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل السادس عشر	سانت هيلانة
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل السابع عشر	ساموا الامريكية
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الثامن عشر	غوام
A/37/23 (Part V) و Add.2 ، الفصل التاسع عشر	اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل العشرون	برسودا
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الحادى والعشرون	جزر فرجن البريطانية
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الثانى والعشرون	جزر كايمان
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الثالث والعشرون	جزر تركس وكايكوس
A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الرابع والعشرون	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
A/37/23 (Part V) ، الفصل السادس والعشرون	سانت كيتس - نيفيس
A/37/23 (Part V) ، الفصل السابع والعشرون	انغيلا
A/37/23 (Part V) و Add.3 ، الفصل الثامن والعشرون	مونتسيرات

٣ - وقررت اللجنة الرابعة ، فى جلستها ٢ المعقودة فى ١١ تشرين الاول / اكتوبر ، اجراء مناقشة عامة تتناول البنود ١٨ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٢ و ١٠٠ و ١٠١ ، على أساس أن تنظر فى

(١) سوف يدرج فى الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ،

الملحق رقم ٢٣ (A/37/23) .

••/••

مشاريع المقترحات المنفردة المتعلقة بما تشمله تلك البنود من مسائل ، كل على حدة . وقد أجرت اللجنة المناقشة العامة بشأن تلك البنود في جلساتها ٩ الى ١١ و ١٣ الى ١٥ و ١٧ الى ٢٣ المعقودة في الفترة من ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر الى ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

٤ - ونظرت اللجنة الرابعة في البند ١٨ في جلساتها ٩ الى ١٥ و ١٧ الى ٢٤ المعقودة في الفترة من ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر الى ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر (انظر A/C.4/37/SR.9 الى A/C.4/37/SR.15 و 17 الى 24) .

٥ - وفي الجلسة ٩ المعقودة في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ، أدلى مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ببيان عرض فيه الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٨٢ ، ووجه انتباه اللجنة الرابعة الى الفصول من تقرير اللجنة الخاصة المشار اليها في الفقرة ٢ أعلاه ، والتي تشتمل فيما تشتمل ، على مشاريع المقررات والقرارات ذات الصلة المقدمة من اللجنة لتنظر فيها اللجنة الرابعة ، فضلا عما يتصل بالموضوع من وثائق اللجنة (A/AC.109/682 الى 686 و 687 و 3-Add.1 و 688 و 689 ، و 691 الى 698 ، و 700 و 708 و 711 و 713 و 714) . كما كان معروضا على اللجنة الرابعة رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة (A/37/333-S/15278) .

٦ - كذلك ، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام (A/37/570/Rev.2) المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/٣٦ والمقرر ٤٠٦/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بشأن الصحراء الغربية .

٧ - وفي الجلسة ١٨ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر وجه مقرر اللجنة الخاصة الانتباه الى تقرير البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة الى مونتسيرات في ١٩٨٢ (A/AC.109/722) والسبب الفصل الثامن والعشرين من تقرير تلك اللجنة المتعلق بمسألة مونتسيرات (Add.3 و A/37/23 (Part V)) الذي يشتمل فيما يشتمل ، على مشروع قرار يتصل بالموضوع ، مقدم من اللجنة لكي تنظر فيه اللجنة الرابعة .

٨ - وفي الجلسة ٣ المعقودة في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ، وافقت اللجنة الرابعة على طلب استماع للسيد ابراهيم حكيم وآخرين ، الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) (A/C.4/37/2) . وفي الجلسة ٢٠ المعقودة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ، استمعت اللجنة الرابعة الى بيان أدلى به السيد على حبيب التابع لجبهة البوليساريو .

ثانياً - النظر في المقترحات

٩ - اعتمدت اللجنة الرابعة تسعة مشاريع قرارات وستة مشاريع توافق آراء* وثلاثة مشاريع مقررات فيما يتعلق بالأقاليم الثمانية عشر :

جبل طارق

الصحراء الغربية

جزر كوكس (كيلينغ)

توكيلاو

بيتكيرن

سانت هيلانة

ساموا الأمريكية

غوام

برمودا

جزر فرجن البريطانية

جزر كايمان

جزر تركس وكايكوس

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

مونتسيرات

بروني

سانت كيتس - نيفيس

انغيلا

اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالصاية

ويرد في الفقرات ١١ الى ٢٦ أدناه وصف لنظر اللجنة في مشاريع المقترحات .

١٠ - وفي الجلستين ١٤ و ٢٢ المعقودتين في ٨ و ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجه الرئيس الانتباه الى بيانين مقدمين من الأمين العام (A/C.4/37/L.9 و L.11) وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، بشأن الآثار الادارية والمالية المتعلقة بحطة امور ، منها المقترحات الخاصة بالصحراء الغربية وجزر كوكس (كيلينغ) ، وتوكيلاو ، وسانت هيلانة ، و ساموا الأمريكية ، وغوام ، وبرمودا ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن الأمريكية . وفي

الجلسة ٢٣ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، ادلى الرئيس ببيان بشأن الآثار الادارية والمالية المتعلقة بمشروع القرار الخاص بمونتسيرات .

ألف - جبل طارق

- ١١ - في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ، عم مشروع توافق آراء بشأن جبل طارق (A/C.4/37/L.4) .
- ١٢ - وفي الجلسة ١٠ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ، اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء A/C.4/37/L.4 دون اعتراض (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع توافق الآراء الثاني) .

باء - الصحراء الغربية

١٣ - في الجلسة ١٢ المعقودة في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجه الرئيس الانتباه الى المقترحين التاليين :

(أ) مشروع المقرر A/C.4/37/L.5 الذي اشتركت في تقديمه في النهاية الدول الأعضاء التالية : تشاد ، جزر القمر ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زائير ، ساحل العاج ، السنغال ، غابون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فولتا العليا ، ليبيريا ، المغرب ، النيجر . وينص مشروع المقرر على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ان تشير الى مقررها ٤٠٦ / ٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ وان تضع في الاعتبار القرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ (٢) الذي قرر فيه انشاء لجنة تنفيذية مكلّفة بالعمل على تحقيق وقف اطلاق النار وتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية وان تضع في الاعتبار أيضا المقررات التي اتخذتها اللجنة المذكورة في هذا الصدد ، ترحو من الامين العام أن يقوم بالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية بتقديم المساعدة الى اللجنة التنفيذية في الاضطلاع بولايتها الناشئة عن القرار والمقررات المذكورة أعلاه وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن الى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب الاقتضاء " .

(٢) انظر A/36/534 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.103 (د - ١٨) .

(ب) مشروع القرار A/C.4/37/L.6 الذي اشتركت في تقديمه في النهاية الدول الأعضاء التالية : افغانستان ، انغولا ، اوغندا ، ايران ، بليز ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوروندي ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، غرينادا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، كوا ، الكونغو ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المكسيك ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

" وان تشير الى حق جميع الشعوب ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وفي الاستقلال وفقا للبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة 1514 (د - 15) المؤرخ في 14 كانون الأول / ديسمبر 1960 والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

" وان تشير الى قراراتها 19/35 المؤرخ في 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1960 ، و 46/36 المؤرخ في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 1981 بشأن مسألة الصحراء الغربية ،

" وقد نظرت في الفصل ذي الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣) ،

" وقد استمعت الى البيانات التي القيت بشأن مسألة الصحراء الغربية ، وخاصة بياني ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (٤) ،

" وان تشير الى قرارها 80/36 المؤرخ في 9 كانون الأول / ديسمبر 1981 بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ،

" وان تشير الى جميع قرارات منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة الصحراء الغربية ،

" وان تشير أيضا الى قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المتخذ في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي في الفترة من 24 الى 27 حزيران / يونيه 1981 ، القاضي بتنظيم استفتاء عام حر في مختلف أرجاء اقليم الصحراء الغربية لتقرير المصير (٥) ،

(٣) A/37/23 (Part V) ، الفصل التاسع .

(٤) A/C.4/37/SR.20 .

(٥) انظر A/36/534 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.103 (XVIII) .

١٤ - وفي الجلسة ١٧ المعقودة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرض ممثل السنغال مشروع المقرر A/C.4/37/L.5 نيابة عن مقدميه (انظر الفقرة ١٣ (أ) أعلاه) .

١٥ - وفي الجلسة ١٨ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجه الرئيس الانتباه الى الصيغة المنقحة لمشروع القرار (A/C.4/37/L.6/Rev.1) .

١٦ - وفي الجلسة ١٩ المعقودة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجه الرئيس الانتباه الى التعديلات (A/C.4/37/L.12) على مشروع المقرر A/C.4/37/L.5 ، التي اقترحتها في النهاية البلدان التالية :
افغانستان ، انغولا ، ايران ، بنن ، بوروندي ، الجزائر ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زجابوى ، سان تومي وبرينسيبي ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، كوا ، الكونغو ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية .
وتقضي هذه التعديلات بما يلي :

(أ) في السطرين ٤ و ٥ : يستعاض عن عبارة " في الصحراء الغربية وان تضع في الاعتبار أيضا " بعبارة " لتقرير المصير لأجل شعب الصحراء الغربية ، على أن تراعى أيضا " ؛

(ب) في السطر ٥ : تضاف ، بعد عبارة " في هذا الصدد ، " عبارة " وان استمعت الى البيانات المدلى بها في هذا الموضوع ، ولا سيما بياني ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادى الذهب وممثل المغرب ، " .

١٧ - وفي الجلسة نفسها ، عرض ممثل المكسيك نيابة عن مقدمي مشروع القرار (انظر الفقرة ١٣ (ب) أعلاه) مشروع القرار A/C.4/37/L.6/Rev.1 . وبعد ذلك ، انضمت اثيوبيا وجامايكا وزامبيا أيضا الى مقدمي مشروع القرار المنقح .

١٨ - وفي الجلسة ٢٠ المعقودة في نفس اليوم ، عرض ممثل زجابوى التعديلات (A/C.4/37/L.12) على مشروع المقرر A/C.4/37/L.5 (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) .

١٩ - وفي الجلسة نفسها ، وجه الرئيس الانتباه الى الصيغة المنقحة لمشروع المقرر (A/C.4/37/L.5/Rev.1) التي عرضها مقدمو مشروع المقرر A/C.4/37/L.5 (انظر الفقرة ١٣ (أ) أعلاه) . وفيما يلي نص مشروع المقرر المنقح :

" ان الجمعية العامة ، ان تشير الى مقرها ٤٠٦/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وان تضع في اعتبارها القرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ (٦) الذي قرر فيه ، بين امور أخرى ، انشاء لجنة تنفيذية معنية بالصحراء الغربية ، وكذلك المقررات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية خلال

(٦) المرجع نفسه .

دورتها العاديتين الأولى والثانية ، المعقودتين في نيروبي في الغتريين من ٢٤ الى ٢٦
آب/اغسطس ١٩٨١ ومن ٨ الى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، على التوالي ، ترجو من الأمين
العام أن يقوم ، بالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتقديم المساعدة الى اللجنة
التنفيذية في الاضطلاع بولايتها المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية والناشئة عن القرار والمقررات
المذكورة أعلاه ، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن الى الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، حسب
الاقتضاء .

٢٠ - وفي الجلسة ٢١ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرض ممثل زمبابوى تعديلات (A/C.4/37/L.13) على مشروع المقرر A/C.4/37/L.5/Rev.1 ، مقدمة من البلدان التالية : افغانستان ، انغولا ، ايران ، بنن ، بوروندى ، الجزائر ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زمبابوى ، سان تومي وبرينسيبي ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، كوبا ، الكونغو ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية . وتقضى هذه التعديلات بما يلي :

(أ) في السطر ٢ : تضاف بعد " ١٩٨١ " ، " عبارة " واذ استتمعت الى البيانات المدلى بها في هذا الموضوع ، ولا سيما بياني المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب " :

(ب) في السطر ٤ : يستعاض عن عبارة " معنية بالصحراء الغربية " بعبارة " بهدف تنظيم واجراء استفتاء عام وحر لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية " .

٢١ - وفي الجلسة ٢٢ المعقودة في نفس اليوم ، ابلغ ممثل السنغال اللجنة ان مقدم مشروع المقرر A/C.4/37/L.5/Rev.1 قرروا سحب المقترح في ضوء الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الوفود المعنية بشأن نص مشروع توافق آراء (A/C.4/37/L.14) ستقدمه كينيا بوصفها الوفد الممثل لرئيس منظمة الوحدة الافريقية للسنة الحالية .

٢٢ - وفي الجلسة نفسها ، عرض ممثل كينيا مشروع توافق الآراء A/C.4/37/L.14 .

٢٣ - واتخذت اللجنة الرابعة بعد ذلك الاجراءات التالية بشأن مشروع القرار A/C.4/37/L.6/Rev.1 وبشأن مشروع توافق الآراء (A/C.4/37/L.14) :

(أ) اعتمد مشروع القرار A/C.4/37/L.6/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ١٢ وامتناع ٥٥ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٢٧ ادناه ، مشروع القرار التاسع) (٧) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٨) .

(٧) ادلى ببيانات تعليلا للتصويت ممثلو البلدان التالية : الأرجنتين ، الدانمرك ، السودان ، السويد ، شيلي ، الصومال ، فنلندا ، فيجي ، المغرب ، ملديف ، النرويج ، النمسا .

(٨) فيما بعد ، صرح ممثل جزر سليمان ان وفده كان يعترزم التصويت معارضا لمشروع القرار ؛ وصرح ممثل زمبابوى بانه لو كان وفده حاضرا وقت التصويت ، لصوت مؤيدا لمشروع القرار .

٠٠/٠٠

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، استراليا ،
افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران ، البرازيل ،
بربادوس ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ،
بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ،
جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، الجماهيرية العربية
الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زامبيا ، سان تومي
وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سوازيلند ، سورينام ، السويد ، سيراليون ،
سيشيل ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فتزويلا ،
فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ،
الكونغو ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المكسيك ، ملاوي ، منغوليا ،
موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ،
هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : تشاد ، زائير ، السلفادور ، السنغال ، شيلي ، غابون ، غامبيا ،
غينيا ، غينيا الاستوائية ، فولتا العليا ، المغرب ، الولايات المتحدة
الأمريكية .

الممتنعون : الأردن ، اسبانيا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايرلندا ، ايسلندا ،
ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، البحرين ، البرتغال ،
بلجيكا ، بنغلاديش ، بورما ، تايلند ، تركيا ، تونس ، جزر القمر ،
جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جيبوتي ، الدانمرك ، ساموا (الغربية) ، سانت لوسيا ،
السودان ، الصومال ، عمان ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، قطر ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليربيا ،
ماليزيا ، مصر ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ،
النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليمن .

(ب) واعتمد مشروع توافق الآراء A/C.4/37/L.14 دون اعتراض (انظر الفقرة ٢٨ ،
مشروع توافق الآراء الأول) .

جيم - جزر كوكس (كيلينغ) ، وتوكيلاو ، ويتكيرن ، وسانت هيلانه
وساموا الأمريكية ، وغوام ، وبرمودا ، وجزر فرجين
البريطانية ، وجزر كايمان ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر
فرجن التابعة للولايات المتحدة ومونتيسرات

٢٤ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة الرابعة ،
دون اعتراض ، مشاريع مقترحات متعلقة بأثنى عشر اقليما ، على النحو التالي :

(أ) مشروع توافق الآراء بشأن جزر كوكس (كيلينغ) الوارد في الفقرة ١٠ من
الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٨ ،
مشروع توافق الآراء الثالث) ؛

(ب) مشروع توافق الآراء بشأن توكيلاو الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الرابع عشر
من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع توافق
الآراء الرابع) ؛

(ج) مشروع توافق الآراء بشأن بيتكيرن الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الخامس
عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع
توافق الآراء الخامس) ؛

(د) مشروع توافق الآراء بشأن سانت هيلانة الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل
السادس عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٨ ،
مشروع توافق الآراء السادس) ؛

(هـ) مشروع القرار المتعلق بساموا الأمريكية الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل السابع
عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع
القرار الأول) ؛

(و) مشروع القرار المتعلق بغوام الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الثامن عشر من
تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار
الثاني) ؛

(ز) مشروع القرار المتعلق ببرمودا ، الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل العشرين
من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار
الثالث) ؛

- (ح) مشروع القرار المتعلق بجزر فرجن البريطانية ، الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الحادي والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار الرابع) ؛
- (ط) مشروع القرار المتعلق بجزر كايمان الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الثاني والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار الخامس) ؛
- (ي) مشروع القرار المتعلق بجزر تركس وكايكوس الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الثالث والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار السادس) ؛
- (ك) مشروع القرار المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الرابع والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.1) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار السابع) ؛
- (ل) مشروع القرار المتعلق بمونتسيرات الوارد في الفقرة ١٨ من الفصل الثامن والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.3) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار الثامن) .

دال - بروني ، وسانت كيتس - نيفيس ، وانغيلا

٢٥ - اتخذت اللجنة الرابعة ، في جلستها ٢٣ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، مقررات بشأن مسألة بروني (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع المقرر الأول) ، وبشأن مسألة سانت كيتس - نيفيس (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع المقرر الثاني) ، وبشأن مسألة انغيلا (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع المقرر الثالث) . ولاحظت اللجنة ، لدى اتخاذها هذه المقررات ، ان اللجنة الخاصة قد قررت ، رهنا بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد ، ان تنظر في هذه المسائل في دورتها التالية .

هاء - اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالصاوية

٢٦ - في الجلسة ٢٤ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ، اعلن الرئيس انه يقترح ، بناء على مشاوره مع رئيس اللجنة الخاصة وكذلك مع عدد من الوفود المعنية ، ان تقرر اللجنة عدم اتخاذ أي اجراء في الدورة الحالية بشأن مشروع القرار المقدم من اللجنة الخاصة (A/37/23 (Part V)/Add.2) ، الفصل التاسع عشر ، الفقرة ١٣ . وقررت اللجنة الرابعة ، دون اعتراض ، اعتماد اقتراح الرئيس .

.. / ..

ثالثا - توصيات اللجنة الرابعة

٢٧ - توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

مسألة ساموا الامريكىة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة ساموا الامريكىة ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٩) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بساموا الامريكىة ،

واذ تاخذ في اعتبارها بيان الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالتطورات الحاصلة في ساموا الامريكىة (١٠) ،

وادراكا منها للحاجة الى حث خطى التقدم نحو التنفيذ التام للاعلان فيما يخص ساموا الامريكىة ،

واذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة ، الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بساموا الامريكىة ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة اوعى واجدى للحالة في الاقليم بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان ،

واذ ترى ان الدولة القائمة بالادارة لاتزال ملتزمة بتنفيذ برنامج شامل للتثقيف السياسي لكفالة توعية شعب ساموا الامريكىة تامة بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ،

واذ تلاحظ باهتمام ان مكتب التنمية الاقتصادية والتخطيط التابع لحكومة ساموا الامريكىة ينهض الان بتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية مدتها خمس سنوات ،
تركز على التنوع الاقتصادي ، واستخدام الاراضي ، والاسكان ، والصناعة المصرفية والسياحة لتحقيق مصلحة شعب الاقليم ،

A/37/23 (Part V) الفصل الثالث و A/37/23 (Part II) (٩)

و Add.1 ، الفصل السابع عشر .

A/C.4/37/BR.20 (١٠)

- وإذ تدرك ما لساموا الأمريكية من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والاحوال الاقتصادية وتشدد على ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الاقليم من اجل الاقلال من اعتماده على أنشطة اقتصادية تخضع للتقلبات ،
- وإذ تضع في اعتبارها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،
- وإذ ترحب بان ساموا الأمريكية قد استضافت في عام ١٩٨٢ المؤتمر السنوي لجنوبي المحيط الهادئ الذي عقدته لجنة جنوبي المحيط الهادئ ،
- ١ - توافق على الفصل المتعلق بـ ساموا الأمريكية (١١) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛
- ٢ - تؤكد من جديد حق شعب ساموا الأمريكية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛
- ٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بان عوامل ، مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر باى حال من الأحوال التنفيذ السريع للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على ساموا الأمريكية ؛
- ٤ - تطلب الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ان تتخذ كل الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار في الاقليم ، وفقا للاحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان ، مراعية في ذلك رغبات شعب ساموا الأمريكية المعرب عنها بحرية ؛
- ٥ - تؤكد من جديد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة أن تكفل ابقاء شعب ساموا الأمريكية على علم تام بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛
- ٦ - توصي ، وفقا لرغبات شعب ساموا الأمريكية ، بأن يكون تعيين رئيس القضاة والقضاة معاونين من قبل الحاكم وبأن تقر الهيئة التشريعية هذا التعيين ، وهذا اجراء ييسره الآن وجود عدد متزايد من أهالي ساموا الأمريكية ممن هم محامون مؤهلون ، وبأن يتخذ تدبير بشأن توصية لجنة المركز السياسي المؤقتة الثانية باجراء تغيير في النظام القضائي ؛

٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ،
عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛

٨ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتعاون مع
حكومة الاقليم وفي اطار خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس ، المساعدة في
تعزير اقتصاد الاقليم وتنويعه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تيسير العلاقات الوثيقة
والتعاون الوثيق بين شعب الاقليم والمجتمعات الجزرية المجاورة والمؤسسات
الاقليمية من أجل زيادة تعزير رفاهه الاقتصادي ؛

١٠ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع
ممثلي ساموا الأمريكية المنتخبين انتخاباً حراً ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف
في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك
الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة
تلك السيطرة ؛

١١ - تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى ساموا الامريكية في
وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في
دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى ساموا الامريكية
في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية
العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع القرار الثاني

مسألة غوام

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٢) ،

وإذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بغوام ،

وقد استمعت الى بيان الدولة القائمة بالادارة (١٣) ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك بنشاط في اعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بغوام ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة اعمى واجدى للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان ،

وإذ تلاحظ انه قد اجرى في الاقليم في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ استفتاء بشأن المركز السياسي ،

وإذ تشير الى جميع قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم المستعمرة والاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن احدى العقبات التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية في الاقليم هي حالة عدم اليقين التي تكتنف الأراضي التي تحتفظ بها السلطات الاتحادية ،

(١٢) Add.1 و A/37/23 (Part II) و Add.1 ، الفصلان الثالث والرابع و A/37/23 (Part V) ،

و Add.1 الفصل الثامن عشر .

(١٣) A/C.4/37/SR.20

وإذ توضع في اعتبارها ما لغوام من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصاد الاقليم ، وإذ تلاحظ ما يقدمه صيد الأسماك على نطاق تجارى والزراعة وتطوير صناعة النقل من امكانات هائلة للتنوع ،

وإذ توضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بغوام (١٤) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر باى حال من الأحوال تنفيذ الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، والذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ - تشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية تضطلع بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بالمسؤولية عن كفالة ابقاء شعب الاقليم على علم تام بحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٥ - تكرر تأكيد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة أن توجد في الاقليم الظروف التي تمكن شعب غوام من أن يمارس بحرية ودون أى تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٦ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالادارة أن تكفل الا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الاقليم عن ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ العيثاق ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامثال التام لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الاقاليم المستعمرة والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

- ٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقييم اقتصاد الاقليم وتنميته ؛
- ٨ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تقوم ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، بالتعجيل بنقل ملكية الأراضي الى شعب الاقليم ؛
- ٩ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة ان تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، بإزالة القيود التي تحد من النمو في التنمية الاقتصادية للاقليم ، ولا سيما فيما يتعلق بصيد الأسماك على نطاق تجارى والزراعة وصناعة النقل ؛
- ١٠ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حقوق شعب غوام في موارده الطبيعية ، وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الاقليم ؛
- ١١ - تحث الدولة القائمة بالادارة على تعزيز جهودها لتطوير وتعزيز لغة وثقافة شعب التشامورو ، الذي يكون أكثر من نصف سكان الاقليم ؛
- ١٢ - تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى غوام في وقت مناسب ينبغي ان تظل قيد الاستعراض ؛
- ١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع القرار الثالث

مسألة برمودا

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة برمودا ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٥) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة ببرمودا ،

واذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالاقليم والذي ذكر فيه أن حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب برمودا في تقرير المركز الدستوري للاقليم مستقبلا (١٦) ،

واذ تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

واذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في اعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق ببرمودا ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوسعى واجدى للحالة في الاقليم بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان ،

واذ تشير الى جميع قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

(١٥) A/37/23 (Part II) ، و Add.1 ، الفصل الثالث والرابع ،
و A/37/23 (Part III) ، و Add.1 ، الفصل الخامس ، و A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل
العشرون .
(١٦) A/C.4/37/SR.17

وإذ تلاحظ أن اقتصاد الإقليم لا يزال يعتمد اعتماداً شديداً على السياحة والنشاط التجاري للشركات الدولية ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتحصل على معلومات مباشرة كافية عن الحالة السائدة في تلك الأقاليم ، وتحقق من آراء شعوبها فيما يتصل بمركزها السياسي مستقبلاً ،

١ - توافق على الفصل المتعلق ببرمودا (١٧) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم السريعة لحقه غير القابل للتصرف على النحو المبين في الإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على برمودا ؛

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، واضعة في اعتبارها ارادة ورغبة شعب برمودا المعرب عنهما بحرية ، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ التام والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٥ - تكرر تأكيد ان الدولة القائمة بالادارة ملزمة بأن تهيئ في الإقليم الاوضاع التي تمكن شعب برمودا من ان يمارس بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية ايجاد وعي لدى شعب برمودا بالامكانيات المتاحة له لممارسة ذلك الحق ؛

٦ - تؤكد من جديد ، انه وفقاً للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة

والاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، فان شعب برمودا هو نفسه الذى يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا ؛

٧ - تؤكد من جديد أهمية ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية ؛ وترحب في هذا الصدد بالخطوات التي اتخذتها السلطات المحلية نحو انشاء لجنة لحقوق الانسان ؛

٨ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالادارة ان تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الاقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحت الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامثال التام لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم المستعمرة والاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

٩ - تحت مرة أخرى الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان حقوق شعب برمودا فسي امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق سيطرته على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحت بشدة الدولة القائمة بالادارة على أن تبذل ، بالتشاور مع حكومة برمودا ، كل جهد لتنويع اقتصاد برمودا ، بما في ذلك زيادة الجهود التي تبذلها للنهوض بالزراعة ومصايد الأسماك ؛

١١ - ترحب بالدور الذى يقوم به في الاقليم برنامج الامم المتحدة الانمائى ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ولاسيما في برامج الزراعة ومصايد الأسماك ، وتحت الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة على مواصلة ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانمائية لبرمودا ؛

١٢ - تكرر دعوتها الى الدولة القائمة بالادارة لكي تواصل ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، التعجيل بعملية " البرمدة " في الاقليم ، وتحت في هذا الصدد على ايلاء اهتمام خاص لزيادة الطابع المحلي للخدمة العامة ؛

١٣ - تطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان تستقبل بعثة زائرة في الاقليم في وقت مناسب ؛

١٤ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة فسي دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية ايفاد بعثة زائرة الى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع القرار الرابع

مسألة جزر فرجن البريطانية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٨) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والعرض اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية ،

واذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالاقليم ، والذي ذكر فيه ان حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جزر فرجن البريطانية في تقرير المركز السياسي للاقليم مستقبلا (١٩) ،

واذ تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

واذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة اولى وأجدي للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان ،

واذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ،

(١٨) A/37/23 (Part II) ، الفصل الثالث و A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل

الحادي والعشرون .

.../...

A/C.4/37/SR.17 (١٩)

وإذ تحيط علما بأنه قد حدثت في الفترة المسنونة تطورات اقتصادية إيجابية ،
منها تحقيق نمو مستمر في صناعات السياحة والعقارات والتشييد ،

وإذ تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والاحوال
الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الاولوية بتنويع اقتصاده وزيادة
تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تلاحظ ان برنامج الامم المتحدة الانمائي قد خصص في ميزانيته اعتمادات
للاقليم قدرها . . . ٢٤٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ ،

وإذ تضع في اعتبارها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق
من الحالة في الاقليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة
لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الواقعة تحت ادارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية^(٢٠) من تقرير اللجنة
الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في
تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في
قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رايها بان عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي
وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر باى حال من الاحوال التنفيذ
السريع للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، والذي ينطبق تمام
الانطباق على جزر فرجن البريطانية ؛

٤ - تكرر تأكيد ان من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ان توجد في الاقليم
الظروف التي تمكن شعب جزر فرجن البريطانية من ان يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير
القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر
قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

٥ - تؤكد من جديد ان شعب جزر فرجن البريطانية هو نفسه الذي يقرر في
نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا وفقا للاحكام ذات الصلة في ميثاق الامم المتحدة
والاعلان ، وتعيد تأكيد أهمية ايجاد وعي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له
لممارسة حقه في تقرير المصير ؛

(٢٠) (A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الحادى والعشرون .

٦ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ ، بالتشاور مع سلطات حكومة الاقليم المنتخبة انتخابا حرا ، كل الخطوات الضرورية لكفالة التحقيق الكامل والسريع لأهداف انهاء الاستعمار الواردة في العيثاق والاعلان وفي سائر قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ؛

٧ - تلاحظ استمرار التزام حكومة الاقليم بهدف التنويع الاقتصادي ، ولا سيما في مجالات الزراعة ومصايد الاسماك والصناعات الصغيرة ، وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة ان تقوم ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، بتكثيف جهودها في هذا الصدد للتعويض عن الهبوط الذي حدث في الانتاج الزراعي في الآونة الاخيرة ،

٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تصون ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

٩ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات اقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجزر فرجن البريطانية ؛

١٠ - تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي ان تظل قيد الاستعراض ؛

١١ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع القرار الخامس

مسألة جزر كايمان

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر كايمان ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢١) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر كايمان ،

وان تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالاقليم والذي ذكر فيه ان حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جزر كايمان في تقرير المركز الدستوري للاقليم مستقبلا ، (٢٢)

وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

وان تلاحظ ان اقتصاد الاقليم قد استمر ، في خلال الفترة المستعرضة ، في تحقيق معدلات نمو سليمة ، وخاصة في صناعات السياحة والتمويل الدولي والعقارات ،

(٢١) A/37/23 (Part II) ، الفصل الثالث ، و A/37/23 (Part III) و Add.1

و الفصل الخامس ، و A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الثاني والعشرون .

(٢٢) A/C.4/37/SR.17 .

وإن توضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

وإن تدرك ما للأقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر كايمان (٢٣) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الصادر في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال التنفيذ السريع لعملية تقرير مصير جزر كايمان وفقاً للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على جزر كايمان ؛

٤ - تلاحظ مع التقدير أن الدولة القائمة بالادارة تشارك بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر كايمان ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسية أولى وأجدي للحالة في الاقليم من أجل التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بغرض التنفيذ التام للاعلان ؛

٥ - تكرر تأكيد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة أن توجسد في الاقليم الظروف التي تمكن شعب جزر كايمان من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وسائر قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع ؛

٦ - تؤكد من جديد أن شعب جزر كايمان هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلاً ، وفقاً للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان ، وتعيد تأكيد أهمية ايجاد رأي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ؛

- ٧ - تعميد تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ، وتحثها على أن تقدم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، الدعم المستمر لتأمين التنمية على أوفى نحو ممكن لبرامج التنوع الاقتصادي التي تحقق هلعمة شعب الاقليم ؛
- ٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ التدابير الفعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛
- ٩ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجزر كايمان ؛
- ١٠ - ترحب بالمساهمة المستمرة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى الاقليم والبالغة ٤٤٨ .٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ؛
- ١١ - تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر كايمان في وقت مناسب ، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛
- ١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه السألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى جزر كايمان في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع القرار السادس

مسألة جزر تركس وكايكوس

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر تركس وكايكوس ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٤) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس ،
وان تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلقة بالاقليم ،
والذي ذكر فيه ان حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جزر تركس وكايكوس في تقرير المركز الدستوري للاقليم مستقبلا ، وان تضع في اعتبارها أهمية ايجاد وعي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له ، (٢٥)

وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

(٢٤) A/37/23 (Part II) و Add.1 ، الفصلان الثالث والرابع
و (Part III) A/37/23 و Add.1 ، الفصل الخامس و A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل
الثالث والعشرون .

(٢٥) A/C.4/37/SR.17 .

وان تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط فسي أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر تركس وكايكوس ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الاقليم بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بفرض التنفيذ التام للاعلان ،

وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصاده وزيادة تقويته ، بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي للاقليم وتوسيع قاعدته الاقتصادية ،

وان تشير الى جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

وان تحيط علما بالترتيبات المتخذة لتوفير التدريب الجامعي في الخارج والتدريب المهني في الاقليم ،

وان تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر تركس وكايكوس (٢٦) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر تركس وكايكوس ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الاقليم السريعة لحقه غير القابل للتصرف على النحو المبين في الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على الاقليم ؛

٤ - تكرر تأكيد أن الدولة القائمة بالادارة ملتزمة بأن تهيئ في الاقليم الأحوال التي تمكن شعب جزر تركس وكايكوس من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

٥ - تؤكد من جديد انه تقع على عاتق الدولة القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، مسؤولية تنمية الأقاليم التابعة لها اقتصاديا واجتماعيا ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على أن تتخذ ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزر تركس وكايكوس ، ولا سيما لتكثيف وتوسيع برنامجها لتقديم المساعدة من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛

٦ - تشدد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لترويج الاقتصاد ، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالزراعة ومسايد الأسماك تحقيقا لمصلحة شعب الاقليم ؛

٧ - تذكر بأنه تقع على عاتق الدولة القائمة بالادارة ، وفقا لرغبات الشعب المعرب عنها بحرية ، مسؤولية صون وكفالة وتأمين حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ؛

٨ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانائية لجزر تركس وكايكوس ؛

٩ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالادارة أن تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الاقليم عن ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للاقتبال التام لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

١٠ - ترجو من الدولة القائمة بالادارة ، أن تواصل ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لتدريب الموظفين المحليين المؤهلين على المهارات الضرورية لتنمية شتى قطاعات المجتمع في الاقليم ؛

١١ - تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر تركس وكايكوس في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر تركس وكايكوس في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع القرار السابع

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٧) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ،

واذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة اوعى وأجدي للحالة في الاقليم ، واذ تعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الخاضعة لادارتها ،

وقد استمعت الى بيان الدولة القائمة بالادارة (٢٨) ،

واذ تحيط علماً بأن الدستور المقترح الذي طرح للاستفتاء في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بعد مناقشة مستفيضة لم يحظ بموافقة شعب الاقليم ،

(٢٧) Add.1 و A/37/23 (Part II) الفصلان الثالث والرابع

و (Part V) و A/37/23 و Add.1 ، الفصل الرابع والعشرون .

(٢٨) A/C.4/37/SR.20

وان تضع في اعتبارها أن حكومة الاقليم قد اتخذت خطوات ايجابية باعتماد
تشريع يستهدف حل مشكلة الأ جانب في الاقليم ،

وان تلاحظ أن حكومة الاقليم قد تابعت جهودها لتنوع الاقتصاد ، وتلاحظ
أيضا التقدم المحرز في ميداني التشييد والصناعة التحويلية ، بما في ذلك التطورات
الحاصلة في مجال تكرير النفط ونتاج أكسيد الألومنيوم والروم ،

وان تلاحظ مع الارتياح الجهود الرامية الى تنشيط برامج الرعاية الصحية ومنع
جنوح الأحداث والتدابير التي تستهدف تحسين عطية منع الجريمة ، والاجـراآت
المتخذة لتوسيع المرافق المدرسية والنهوض بها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (٢٩)
من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
الستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ،
غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب الستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي
وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الاحوال
التنفيذ السريع للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والسذي
ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛

٤ - تطلب الي الدولة القائمة بالادارة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة
للتعجيل بعطية انها الاستعمار وفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة
والاعلان وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، مراعية في ذلك رغبات شعب
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة المعرب عنها بحرية ؛

(٢٩) A/37/23 (Part V) و Add.1 ، الفصل الرابع والعشرون .

٥ - تؤكد من جديد أن الدولة القائمة بالادارة ملزمة باعلام شعب الاقليم ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، بالامكانيات المتاحة له ، لكي يتمكن من أن يمارس ، بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وفي هذا الصدد ، تطلب إلى الدولة القائمة بالادارة أن تسهل أعمال لجنة المركز التي أنشئت مؤخرا وتكفل اطلاق الشعب على نحو تام على جميع المناقشات المتعلقة بالمركز السياسي للاقليم مستقبلا ؛

٦ - تحث الدولة القائمة بالادارة على التعجيل باصدار التشريع المعروض الان على كونغرس الولايات المتحدة بشأن مشكلة الأ جانب في الاقليم ؛

٧ - تعيد تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة بموجب الميثاق عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، بتعزيز اقتصاد الاقليم وذلك باتخاذ تدابير اضافية للتنوع في جميع الميادين وياجساد هياكل أساسية مناسبة ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حق الشعب في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تستمر ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، في تحسين الأحوال الاجتماعية ، وأن تولي اهتماما خاصا للتغلب على مشاكل البطالة والاسكان العام والرعاية الصحية والتعليم والجريمة ؛

١١ - تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه السألة في دورتها القادمة ، بط في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع القرار الثامن

مسألة مونتسيرات

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة مونتسيرات ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٠) ،

وقد درست أيضا تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى الاقليم في اب/أغسطس ١٩٨٢ (٣١) ، بدعوة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالادارة ،

وإذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول : ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ٦٢/٣٦ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ بشأن مسألة الاقاليم الخمسة ، ومنها مونتسيرات ،

وقد استمعت الى بيانات ممثل الدولة القائمة بالادارة (٣٢) ،

وإذ تضع في اعتبارها مسؤولية الامم المتحدة في معاونة شعب مونتسيرات على تحقيق أمانه وفقا للاهداف المبينة في الاعلان ،

وإذ تشير الى ان الدولة القائمة بالادارة تتحمل المسؤولية في ضمان ابقاء شعب مونتسيرات على علم تام بحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا للاعلان ،

وإذ تدرك المشاكل الخاصة التي يواجهها الاقليم بسبب عزله وصغر حجمه وموارده المحدودة وافتقاره الى الهياكل الأساسية ،

(٣٠) A/37/23 (Part II) ، الفصل الثالث و A/37/23 (Part V) ، و Add.3

الفصل الثامن والعشرون .

• A/AC.109/722 (٣١)

• A/C.4/37/SR.17 (٣٢)

.../...

- ١ - تقرير الفصل المتعلق بمونتسيرات من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٣) ؛
- ٢ - تقرير أيضا تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى مونتسيرات، عام ١٩٨٢ (٣٤) ؛
- ٣ - تؤكد من جديد حق شعب مونتسيرات ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛
- ٤ - تكرر تأكيد الرأي القائل بأن العوامل التي من قبيل الحجم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ، لا ينبغي أن تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، التنفيذ العاجل لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الذي ينطبق تماما على هذا الاقليم ؛
- ٥ - تزكي استنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة (٣٥) لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة، ولحكومة مونتسيرات ، لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها ؛
- ٦ - تعرب عن تقديرها لاعضاء البعثة الزائرة للعمل البناء الذي انجزوه، وللدولة القائمة بالادارة والحكومة الاقليمية والمجلس التشريعي للاقليم وشعبه لما قدموه للبعثة من تعاون وثيق ومساعدة ؛
- ٧ - تطلب الدولة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمونتسيرات ؛
- ٨ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة ان تشرع ، بالتعاون مع حكومة مونتسيرات ، في برامج للتثقيف السياسي ليكون شعب الاقليم على علم كامل بالاختيارات المتاحة له في ممارسته حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛
- ٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تكثيف وتوسيع برنامجها للمعونة بغية تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للهياكل الأساسية للاقليم ؛
- ١٠ - ترجو من الدولة القائمة بالادارة ، في ضوء استنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة ، مواصلة الاستعانة بالوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة

(٣٣) A/37/23 (Part V) ، و Add.3 الفصل الثامن والعشرون .

(٣٤) A/AC.109/722 .

(٣٥) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٦٦ - ٢٩١ .

الأمم المتحدة فضلا عن الهيئات الاقليمية والدولية الأخرى ، في تدعيم
اقتصاد الاقليم وتنميته وتنويعه ؛

١١ - ترجوا من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها
القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى مونتسيرات في الوقت
المناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في
دورها الثامنة والثلاثين تقريرا بهذا الشأن .

مشروع القرار التاسع

مسألة الصحراء الغربية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

وان تشير الى حق جميع الشعوب ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير
وفي الاستقلال وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية
العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تشير الى قراراتها ١٩/٣٥ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠
و ٤٦/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ بشأن مسألة الصحراء الغربية ،
وقد نظرت في الفصل ذي الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٦) ،

وقد استمعت الى البيانات التي القيت بشأن مسألة الصحراء الغربية ، وبخاصة
بيان ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (٣٧) ،

وان تشير الى قرارها ٨٠/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ بشأن
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ،

وان تشير الى جميع قرارات منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة الصحراء الغربية ،

وان تشير أيضا الى قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ،
المتخذ في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي في الفترة من ٢٤ الى ٢٧
حزيران/ يونيه ١٩٨١ ، والقاضي بتنظيم استفتاء عام وحر في مختلف ارجاء اقليم
الصحراء الغربية لتقرير المصير (٣٨) ،

وان تحيط علما بمختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية المعنية
بالصحراء الغربية والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بانشاء الآليات المناسبة
لتمكين شعب الصحراء الغربية من أن يقرر مستقبله بطريقة حرة وديمقراطية ،

(٣٦) A/37/23(Part V) ، الفصل التاسع .

(٣٧) A/C.4/37/SR.20

(٣٨) انظر A/36/534 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.103(XVIII)

- ١ - تؤكد من جديد حق شعب الصحراء الغربية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ووفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، فضلا عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وعن منظمة الوحدة الافريقية ؛
 - ٢ - ترحب بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لتشجيع التوصل الى حل عادل وحاسم لمسألة الصحراء الغربية ؛
 - ٣ - لا تزال على اقتناع بأن المفاوضات بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هي وحدها التي ستسمح بايجاد الظروف الموضوعية لعودة السلم الى شمال غربي افريقيا وستضمن التطبيق العادل لاستفتاء عام وحر ومنظم في الصحراء الغربية من أجل تقرير المصير ؛
 - ٤ - توجه نداء في هذا الصدد الى طرفي النزاع ، المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب للدخول في مفاوضات بغية التوصل الى وقف اطلاق النار وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦ / ٤٦ وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ؛
 - ٥ - تؤكد من جديد عزم الأمم المتحدة على التعاون وتعاوننا كاملا مع منظمة الوحدة الافريقية للاعداد للاستفتاء المذكور على نحو سليم وبعيد عن التحيز ؛
 - ٦ - ترجو ، لهذه الغاية ، من الأمين العام ان يتخذ التدابير اللازمة لتأمين اشتراك الأمم المتحدة اشتراكا فعليا في تنظيم واجراء الاستفتاء المذكور ، وان يقدم الى الجمعية العامة ومجلس الأمن تقريرا عن هذا الموضوع يتضمن التدابير التي يلزم أن يبت فيها المجلس ؛
 - ٧ - تحث الأمين العام على أن يتعاون تعاوننا وثيقا مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، وفي تنفيذ هذا القرار ؛
 - ٨ - تطلب الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ان تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية ، وان تقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .
- ٢٨ - وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة أيضا باعتماد مشاريع توافق الآراء التالية :

مشروع توافق الآراء الأول

مسألة الصحراء الغربية

ان الجمعية العامة ، ان تشير الى مقرها ٣٦ / ٤٠٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وان تضع في اعتبارها القرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ (٣٩) الذي قرر فيه ، بين أمور أخرى ، انشاء لجنة تنفيذية معنية بالصحراء الغربية ، وكذلك المقررات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية ، ترحو من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتقديم المساعدة الى اللجنة التنفيذية في الاضطلاع بولايتها المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية والناشئة عن القرار والمقررات المذكورة أعلاه ، وان يقدم تقريرا بهذا الشأن الى الجمعية العامة ومجلس الأمن ، حسب الاقتضاء .

مشروع توافق الآراء الثاني

مسألة جبل طارق

ان الجمعية العامة ، ان تلاحظ أن حكومتي اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد وقعتا اعلانا في ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨٠ في لشبونة (٤٠) عاقدتين النية على حل مشكلة جبل طارق ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلصة ومتفقتين من أجل تلك الغاية على الشروع في مفاوضات تستهدف التغلب على جميع ما بينها من الخلافات المتعلقة بجبل طارق ومتفقتين أيضا على اعادة الاتصالات المباشرة في المنطقة ، وان قررت حكومة اسبانيا وقف تطبيق التدابير السارية حاليا ، وان اتفقت الحكومتان كلتاهما على اقامة التعاون في المستقبل على أساس المعاملة بالمثل والمساواة التامة في الحقوق ؛ وان تلاحظ أن الحكومتين اتفقتا كلتاهما في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ في لندن على تحديد ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٨٢ موعدا للتنفيذ التام لاعلان لشبونة ، بما في ذلك الشروع في المفاوضات واعادة الاتصالات المباشرة في المنطقة في آن واحد ؛ وان تلاحظ أنه ، عندما تم الاتفاق بعد ذلك على تأجيل هذه

(٣٩) انظر A/36/534 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.103 (XVIII) .

(٤٠) انظر A/AC.109/603 ، و Corr.1 ، الفقرة ١٣ .

الترتيبات ، أعربت الحكومتان كلتاهما عن تصميمهما على الإبقاء على تقدم العملية التي بدأت بإعلان لشبونة في نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، وفقا لروح الرسائل التي تم تبادلها في لندن في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، وعن عزمهما على تحديد موعد جديد لتنفيذها ؛ تحت الحكومتين كلتيهما على اتاحة البدء في المفاوضات كما هو متوخى فسي توافق الآراء الذي أقرته الجمعية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ (٤١) ، بقصد التوصل الى حل دائم لمشكلة جبل طارق في ضوء القرارات الصادرة عن الجمعية حول الموضوع ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة .

مشروع توافق الآراء الثالث

مسألة جزر كوكس (كيلينغ)

ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٢) وقد استمعت الى بيان ممثل استراليا فيما يتعلق بجزر كوكس (كيلينغ) (٤٣) ، تلاحظ مع التقدير استمرار تعاون حكومة استراليا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ فيما يخص الاقليم . وتؤكد الجمعية العامة من جديد أن الدولة القائمة بالادارة تقع عليها مسؤولية تهيئة الظروف والتي يمكن في ظلها لشعب جزر كوكس (كيلينغ) ان يقرر مستقبله بحرية وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وكذلك قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، تلاحظ الجمعية العامة التزام الدولة القائمة بالادارة الايجابي والمتواصل بتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب الاقليم حتى يمكنه ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وممارسة كاملة وبأسرع وقت ممكن . وترحب الجمعية العامة باستمرار استعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في جزر كوكس (كيلينغ) وتؤكد من جديد في هذا الصدد ، ان الحاجة الى ايفاد بعثة أخرى الى الاقليم في وقت مناسب ينبغي ان تظل قيد الاستعراض وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه

(٤١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم

٣. (A/9030) ، صفحة ٣١٧ ، البند ٢٣ .

(٤٢) (A/37/23 (Part II) ، الفصل الثالث و (A/37/23 (Part V) و Add.1 ،

الفصل الثالث عشر .

(٤٣) A/C.4/37/SR.19

المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى جزر كوكس (كيلينغ) في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم السي الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع توافق الآراء الرابع

مسألة توكيلاو

ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٤) ، وقد استمعت الى بيان ممثل نيوزيلندا فيما يتعلق بتوكيلاو (٤٥) ، تلاحظ مع التقدير استعداد الدولة القائمة بالادارة لمواصلة تعاونها الوثيق مع الامم المتحدة في ممارسة مسؤوليتها ازاء توكيلاو . وتؤكد الجمعية العامة من جديد حق شعب توكيلاو غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وتؤكد كذلك من جديد ان الدولة القائمة بالادارة تقع عليها مسؤولية ابقاء شعب توكيلاو على علم تام بهذا الحق . وفي هذا الصدد تلاحظ الجمعية العامة ان شعوب الاقليم قد أعرب عن رأي مفاده أنه لا يرغب في الوقت الراهن ، في اعادة النظر في طبيعة العلاقة القائمة بين توكيلاو ونيوزيلندا . وترحب الجمعية العامة بتأكيدات الدولة القائمة بالادارة بأنها ستواصل الاسترشاد برغبات شعب توكيلاو دون سواها فيما يتعلق بمركز الاقليم مستقبلا . وتلاحظ الجمعية العامة ان الدولة القائمة بالادارة قد أكدت لشعب توكيلاو انها ستواصل تقديم المساعدة له في حالة رغبته في تغيير مركزه . وتطلب الجمعية العامة الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل برنامجها للتثقيف السياسي في اطار جهودها لضمان المحافظة على هوية شعب توكيلاو وتراثه الثقافي . وتدرك الجمعية العامة ان التنمية الاقتصادية لتوكيلاو وعنصر مهم في عملية تقرير المصير . وتلاحظ الجمعية العامة الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لتعزيز التنمية الاقتصادية

(٤٤) A/37/23 (Part II) ، الفصل الثالث ، و A/37/23 (Part V) و Add.1

الفصل الرابع عشر .

(٤٥) A/C.4/37/SR.22

للاقليم ، والتدابير التي اتخذتها لحماية وضمان حقوق شعب توكيلاو في جميع موارد ، الطبيعية والفوائد المستمدة منها . وترى الجمعية العامة ان الدولة القائمة بالادارة ينبغي ان تستمر في توسيع برنامجها لدعم ميزانية الاقليم وتقديم المعونة الانمائية له . وتلاحظ الجمعية العامة مع التقدير الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لادخال تحسينات في ميادين الصحة العامة والاشغال العامة والتعليم . وتكرر الجمعية العامة الاعراب عن تقديرها للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن المنظمات الاقليمية ، لما تقدمه من مساعدة الى توكيلاو وتطلب الى تلك الهيئات مواصلة تقديم المساعدة الى الاقليم . وان الجمعية العامة ان تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة لتقييم الحالة في الأقليم ، ترى ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى الاقليم ، في وقت مناسب ، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ، على أن تؤخذ في الاعتبار على وجه الخصوص رغبات شعب توكيلاو . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى توكيلاو في وقت مناسب ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع توافق الآراء الخامس

مسألة بيتكيرن

ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٦) تحييط علما ببيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الذي يؤكد سياسة حكومته الرامية الى تشجيع اكبر قدر من المبادرات والمشاريع المحلية ، كي يتمكن شعب بيتكيرن من الافادة الى اقصى حد من أسلوب معيشته ، وان تلاحظ الجمعية العامة كذلك استعداد الدولة القائمة بالادارة لمناقشة أي تغيير للمركز الدستوري مع شعب الاقليم متى رغب هذا الشعب في ذلك ، وان العدد الحالي للسكان لا يزال يثير مسألة قدرة أهل الجزيرة على القيام بالخدمات الأساسية من التعليم والرعاية الطبية وتشغيل الزوارق الطويلة التي تعتمد عليها تجارتهم مع السفن المارة ،

تطلب مرة أخرى الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح شعب بيتكيرن . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع توافق الآراء السادس

مسألة سانت هيلانة

ان الجمعية العامة وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٧) وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٤٨) بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تؤكد من جديد حق شعب سانت هيلانة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . وتلاحظ الجمعية العامة التزام حكومة المملكة المتحدة باحترام رغبات شعب الاقليم ، وتحت في هذا الصدد الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتشاور مع ممثلي شعب سانت هيلانة المنتخبين انتخاباً حراً ، اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ السريع للاعلان فيما يخص هذا الاقليم . وتعرب الجمعية العامة عن الأمل في أن تستمر الدولة القائمة بالادارة في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية والمشاريع المجتمعية الرامية الى تحسين الرفاهية العامة للمجتمع ، وفي تشجيع المبادرات والمشاريع المحلية ، وخاصة في مجال صناعة الحرف اليدوية المحلية . وتلاحظ الجمعية العامة أنه على الرغم من التحسن الاقتصادي في هذه القطاعات فان القطاع التجارى مازال متأثراً بالتضخم العالمي . وتؤكد الجمعية العامة من جديد أن استمرار الدولة القائمة بالادارة في تقديم المساعدة الانمائية ، بالاضافة الى أى مساعدة قد يكون في وسع المجتمع الدولي تقديمها ، يشكل وسيلة هامة لتطوير الامكانات الاقتصادية للاقليم وتعزز قدرة شعبه على أن يحقق تحقيقاً تاماً للأهداف الواردة في الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية في الاقليم . وان

(٤٧) A/37/23 (Part II) ، الفصل الثالث ، و A/37/23 (Part V) و Add.1 ،

الفصل السادس عشر .

(٤٨) A/C.4/37/SR.17

الجمعية العامة ، ان تلاحظ الموقف الايجابي للدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق
بمسألة استقبال بعثات الأمم المتحدة الزائرة في الاقليم الواقعة تحت ادارتها ، ترى
أنه ينبغي ابقاء امكانية ايفاد احدى هذه البعثات الى سانت هيلانة في وقت ملائم قيد
الاستعراض . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة
في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى سانت هيلانة في وقت
مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها
الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

٢٩ - توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع المقررات التالية :

مشروع المقرر الأول

مسألة بروني

٣٠ - تقرر الجمعية العامة ارجاء النظر في مسألة بروني الى دورتها الثامنة والثلاثين ، وترجو
من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن
تواصل ابقاء الحالة في هذا الاقليم قيد النظر وأن توافي الجمعية بتقرير في هذا الشأن .

مشروع المقرر الثاني

مسألة سانت كيتس - نيفيس

٣١ - تقرر الجمعية العامة ارجاء النظر في مسألة سانت كيتس - نيفيس الى دورتها الثامنة
والثلاثين .

مشروع المقرر الثالث

مسألة انغيلا

٣٢ - تقرر الجمعية العامة ارجاء النظر في مسألة انغيلا الى دورتها الثامنة والثلاثين .
